

## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير – 19 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## الأطفال والنزاع المسلح

### تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

موجز

تبحث الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في تقريرها الذي يغطي الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، التحديات التي تعرقل إنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها وتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وتعرض الأنشطة المضطرب بها تنفيذاً لولايتها، بما في ذلك العمل مع كيانات وآليات حقوق الإنسان، والتقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وتستعرض الممثلة الخاصة أيضاً أنشطتها في مجال الدعوة، بما في ذلك من خلال تركيزها على الدروس المستفادة والممارسات الفضلى. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الممثلة الخاصة معلومات عن زيارتها الميدانية وعن جهودها الرامية إلى العمل مع المنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين. وتبين التحديات والأولويات في خطتها وتختتم بمجموعة توصيات لتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات.



## أولاً - مقدمة

1- يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، وهو يُقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة 155/73، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الأنشطة التي تضطلع بها في إطار تنفيذ ولايتها يتضمن معلومات عن الزيارات الميدانية التي تقوم بها، والتقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة على صعيد العمل المتعلق بالأطفال والنزاعات المسلحة. وتقدم الممثلة الخاصة أيضاً تفاصيل عما اضطلعت به من أنشطة في إطار الاستجابة إلى طلب الجمعية العامة إليها في قرارها 245/72 بأن تزيد تواصلها مع الدول وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، وبأن تكثف أنشطة التوعية العامة، بوسائل منها جمع وتقييم ونشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وفقاً لولايتها. وتتناول أيضاً في التقرير تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على عملها وعلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بوجه عام.

## ثانياً - العمل مع الكيانات والآليات المعنية بحقوق الإنسان

2- سعياً من الممثلة الخاصة إلى بلوغ هدف التصديق العالمي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، فقد واصلت جهودها الداعية لدى الدول الأعضاء. وبمناسبة الذكرى السنوية للبروتوكول الاختياري، أصدرت في 25 أيار/مايو 2020، بالاشتراك مع رئيس لجنة حقوق الطفل والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، نشرة صحفية عن حماية الأطفال من البيع والاستغلال الجنسي والتجنيد والاستخدام في الأعمال الحربية. وألغيت المناسبات العامة التي كانت الممثلة الخاصة تعترم حضورها في بروكسل وجنيف للاحتفال بالذكرى السنوية للبروتوكول الاختياري، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19.

3- وواصلت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان إثارة حالة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح في الاستعراضات الوطنية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. واستمرت الممثلة الخاصة في تعاونها مع لجنة حقوق الطفل وأحاطت علماً بملاحظات اللجنة بشأن التقرير الأولي لدولة فلسطين (CRC/C/PSE/CO/1). وحثت اللجنة دولة فلسطين على جملة أمور منها التنفيذ الكامل لقانون الخدمة العسكرية لقوات الأمن الفلسطينية رقم 8 لعام 2005 والمادة 46(1) من قانون الطفل الفلسطيني، التي تحظر تجنيد الأطفال وإشراكهم في الأعمال الحربية، واتخاذ تدابير فورية للتحقيق في حالات تجنيد الأطفال ومقاضاة الجناة ومعاقبتهم. وسيواصل مكتب الممثلة الخاصة العمل الميداني مع الأمم المتحدة من أجل دعم تنفيذ هذه التوصيات.

4- واستمرت الممثلة الخاصة في تعاونها الوثيق مع مجلس حقوق الإنسان. وفي 2 تموز/يوليه 2020، عرضت بالفيديو من بُعد تقريرها إلى المجلس (A/HRC/43/38). وقدمت الممثلة الخاصة مساهمات في الاستعراضات الدورية الشاملة للصومال ولبنان وميانمار. وخلال جلسة الحوار بشأن ليبيا في عام 2020، الذي سبق أن قدم مكتب الممثلة الخاصة مساهمة بشأنها، سلطت الدول الضوء على احتياجات الأطفال من حيث الحماية في سياق النزاع المسلح وكررت التأكيد على النقاط التي أشارت إليها الممثلة الخاصة في تقريرها. وسيدعم مكتب الممثلة الخاصة ليبيا في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

5- وواصلت الممثلة الخاصة مشاركتها في الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان من أجل تبادل المعلومات وتحديد مجالات الاهتمام المشتركة. وفي شباط/فبراير 2020، التقت بمفوضي لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وفي حزيران/يونيه 2020، أجرت مكالمة هاتفية مع رئيس آلية التحقيق المستقلة لميانمار. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقدت الممثلة الخاصة لقاء عبر الإنترنت مع المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال. وفي تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، أجرت اتصالاً هاتفياً مع رئيسة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

6- وقدم أيضاً مكتبها مساهمات في عدة تقارير وبعثات ميدانية للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين، وتعاون بانتظام مع لجان التحقيق في الحالات ذات الاهتمام المشترك. وعلاوة على ذلك، تعاون مكتب الممثلة الخاصة على المستوى التشغيلي مع فريق الخبراء البارزين المعني باليمن.

7- وداخل منظومة الأمم المتحدة، ظلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) شريكاً هاماً للممثلة الخاصة، بما في ذلك من خلال مشاركتها الميدانية في آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة. وتعاون أيضاً مكتب الممثلة الخاصة تعاوناً وثيقاً مع المفوضية في تنفيذ الأحكام المتعلقة بحماية الطفل الواردة في إطار الامتثال الخاص بالقوة المشتركة التابعة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل. وبسبب جائحة كوفيد-19، أُلغيت مشاركة مكتب الممثلة الخاصة في تدريب للقوة المشتركة في سان ريمو، إيطاليا، بشأن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. غير أن وحدة دراسية عن حماية الطفل أُضيفت إلى مجموعة مواد التدريب، وقُدمت بنود منها أثناء تدريب المدربين. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم مكتب الممثلة الخاصة في التقرير المقبل للمفوضية عن حقوق الطفل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021. وشارك مكتب الممثلة الخاصة بنشاط في تنفيذ نداء "أسمى التطلعات: نداء للعمل من أجل حقوق الإنسان" الذي أطلقه الأمين العام في 24 شباط/فبراير 2020. وقد يَسّر مشاركة الممثلة الخاصة في الآليات والمؤسسات الموجودة في جنيف مكتب الاتصال التابع لها في بروكسل.

## ثالثاً- التحديات المتعلقة بإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها والاتجاهات في هذا المجال والتقدم المحرز

8- ظل عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال مرتفعاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث زادت جائحة كوفيد-19 من ضعف الأطفال المتضررين من النزاع، وزادت عبئاً إضافياً على الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل. وبالرغم من التحديات المستمرة والناشئة، فقد أُحرز تقدم هام في سبيل إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة فيما يتعلق بعدة حالات قُطرية مدرجة على جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك في مجال العدالة الانتقالية.

## ألف- التقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها

9- تعاونت الممثلة الخاصة، في أفغانستان، مع نظرائها من أجل إعادة تنشيط خريطة الطريق لعام 2014 من أجل تنفيذ خطة العمل لعام 2011 الرامية إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والشرطة الوطنية الأفغانية، بما في ذلك الشرطة المحلية

الأفغانية. وواصلت وزارة الداخلية جهودها لمنع تجنيد الأطفال في الشرطة الوطنية الأفغانية من خلال وحدات حماية الطفل الموجودة في مراكز التجنيد التابعة للشرطة في جميع أنحاء البلد. وهكذا، مُنِع أكثر من 120 طفلاً من الالتحاق بالشرطة الوطنية الأفغانية بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2020. وبالرغم من صدور مرسوم رئاسي خاص بشأن العفو عن الأحداث والسجناء وتعليق تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم في آذار/مارس 2020، ينبغي أيضاً إدراج أحكام للإفراج عن الأطفال المحتجزين بتهم تتعلق بالأمن القومي في المراسيم المقبلة المتعلقة بالوقاية من فيروس كوفيد-19. ورغم إعداد مسودة لسياسة وطنية عامة في مجال حماية الأطفال دعماً لقانون الطفل، تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وبمساهمة من الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، فقد تأخرت الصيغة النهائية لهذه السياسة العامة بسبب جائحة كوفيد-19 وبسبب الحالة السياسية السائدة. وواصلت الممثلة الخاصة الدعوة إلى تعزيز التدابير الرامية إلى التخفيف من الإصابات في صفوف الأطفال خلال العمليات العسكرية، وشجعت حكومة أفغانستان على توسيع قاعدة تعاونها مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز منع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وحثت الممثلة الخاصة أيضاً الحكومة والشركاء الدوليين على إدراج قضايا حماية الطفل في مفاوضات السلام فيما بين الأطراف الأفغانية.

10- وواصلت الأمم المتحدة العمل، في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى، من أجل التعجيل بتنفيذ خطط العمل الخاصة بكل منها، الموقعة في 2018 و2019. وتعاونت الأمم المتحدة أيضاً مع الجماعات المسلحة الأخرى من أجل اعتماد تدابير لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأدت هذه الجهود إلى تحديد هوية أكثر من 240 طفلاً وفصلهم عن الخدمة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2020. وفي 15 حزيران/يونيه 2020، أصدر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى قانون حماية الطفل، عقب اعتماده من قبل الجمعية الوطنية في 27 شباط/فبراير 2020. ويجرم القانون، في جملة أمور، تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، والعنف الجنسي، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ويعتبر أيضاً هذا القانون الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة ضحايا. وواصلت الممثلة الخاصة تعاونها مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل وضع خطة وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وقد عُلقَت مؤقتاً الأنشطة المتعلقة بخطة الوقاية، مثل تنظيم حلقات عمل وطنية وحلقات عمل على مستوى المقاطعات، بسبب تدابير الحماية من جائحة كوفيد-19 وما يتصل بذلك من قيود على السفر.

11- وفي مالي، اعتمدت اللجنة الوطنية للرصد المكلفة بتنفيذ إعلان المدارس الآمنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خطة عملها وحددت الأنشطة ذات الأولوية التي تتناول، في جملة أمور، الاستخدام العسكري للمدارس أثناء النزاع. وأنشئت ثلاث لجان إقليمية تعمل حالياً. وفي شباط/فبراير 2020، نظمت الأمم المتحدة حلقة عمل ضمت ممثلين عن اللجان الإقليمية لمناقشة استراتيجيات حماية المرافق التعليمية من الهجمات والاستخدام العسكري. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2020، أجرت الأمم المتحدة، إلى جانب السلطات الوطنية، عملية فرز للمقاتلين في الجماعات المسلحة المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة في مناطق كيدال وغانو وتمبكتو لتحديد الأطفال من بينهم وتيسير إطلاق سراحهم. وأفضى ذلك إلى التعرف على صبي واحد، ظلت الأمم المتحدة تدعو حتى وقت كتابة هذا التقرير إلى الإفراج عنه. وجرت توعية نحو 226 مقاتلاً بمسائل حماية الطفل ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

12- وفي ميانمار، رُفعت قوات تاتاماداو من قائمة انتهاك تجنيد الأطفال واستخدامهم، عقب التوقيع على خطة عمل مشتركة في عام 2011، مما أدى إلى انخفاض كبير مستمر في تجنيد الأطفال، واستمرار

الملاحقات القضائية في هذا الصدد، والاتفاق على مواصلة اقتفاء أثر الأطفال الذين تم التعرف عليهم في السنوات السابقة وإطلاق سراحهم (A/74/845-S/2020/525، الفقرة 240، والمرفقات). ومنذ ذلك الحين، ظلت الممثلة الخاصة على اتصال منتظم بالحكومة. وأصدرت الحكومة توجيهات عسكرية متعددة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وفي كانون الثاني/يناير 2020، أفرجت قوات تامدادو عن 18 طفلاً وشاباً. وما زالت قوات تامدادو مدرجة على القائمة فيما يتعلق بقتل الأطفال وتشويههم واعتصابهم وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضدهم. وواصلت الممثلة الخاصة حثها الحكومة على توقيع خطة عمل مشتركة لإنهاء ومنع هذه الانتهاكات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وقّعت خطة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة وجيش كارين الخيري الديمقراطي، وهي أول خطة عمل من نوعها مع جماعة مسلحة في ميانمار لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة.

13- وفي نيجيريا، واصلت الأمم المتحدة دعم تنفيذ خطة العمل التي وقعتها القوة المدنية المشتركة في عام 2017 لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وخلال جلسة تشاور، استعرض قادة القوة المدنية المشتركة وممثلو وزارات ولاية بورنو ووكالات الأمم المتحدة التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. وعملت الأمم المتحدة أيضاً مع قيادة القوة المدنية المشتركة لتعزيز عدم التسامح مطلقاً مع تجنيد الأطفال واستخدامهم في أعقاب حادث يتعلق باستخدام الجماعة صبيين عند مدخل مخيم للمشردين داخلياً في عام 2020.

14- وفي القلبين، وعقب سن قانون الجمهورية رقم 11188 وقواعده ولوائحه التنفيذية، قدم مكتب الممثلة الخاصة، عن طريق الوجود الميداني للأمم المتحدة، الدعم بغرض إنجاز بروتوكول التعامل مع الأطفال في حالات النزاع المسلح في أيلول/سبتمبر 2020 من أجل استكمال وتوحيد جميع المبادئ التوجيهية والأنظمة السابقة التي أصدرتها مختلف الوكالات الوطنية القائمة بالتنفيذ. وحرصاً على تعزيز المكاسب التي تحققت بفضل خطة العمل التي أنجزت بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، واصلت الأمم المتحدة دعم إعادة إدماج الأطفال المسرّحين، بوسائل منها توفير المساعدة النفسية الاجتماعية والتدريب على المهارات الحياتية. ولم تسجل، على أي نحو يمكن التحقق منه، أية حالات أعادت فيها جبهة مورو الإسلامية للتحرير تجنيد الأطفال. وبناء على المكاسب والتجارب السابقة في مجال التعاون على مستوى المجتمع المحلي، تعاونت الأمم المتحدة مع القيادات الدينية من أجل توجيه رسائل بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل أثناء المناسبات الدينية الإسلامية.

15- وفي الصومال، واصلت الأمم المتحدة العمل مع حكومة الصومال الاتحادية للتعجيل بتنفيذ خطتي العمل اللتين وقعتها الحكومة في عام 2012 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم، وبخريطة الطريق التي وقّعت في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وأنشئت أفرقة عاملة فرعية بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة في ولايتي الجنوبية الغربية وغالمودوغ، ولا تزال عملية فرز جنود الجيش الوطني الصومالي مستمرة. وفي 12 شباط/فبراير 2020، وبمناسبة اليوم الدولي لمكافحة استخدام الجنود الأطفال، كررت الحكومة الاتحادية التزامها بفرز جنودها وفرز الأشخاص الذين يجري إدماجهم في الجيش الوطني الصومالي، وفصل من يتبين أنهم أطفال. وفي 1 آذار/مارس 2020، تفاوضت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في الصومال على الإفراج عن تسعة صبية يُزعم أنهم مرتبطون بحركة الشباب ونقلتهم إلى مركز لإعادة الإدماج. وواصل أكثر من 1 000 طفل الاستفادة من برامج إعادة الإدماج التي تدعمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بما في ذلك الرعاية المؤقتة، وتتبع مسار الأسر وجمع شملها، والتعليم النظامي، والتدريب المهني.

16- وفي جنوب السودان، أُحرز تقدم ملحوظ عندما وقّعت الحكومة في 7 شباط/فبراير 2020 خطة عمل شاملة تشمل جميع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال بحضور الممثلة الخاصة.

وخطة العمل شاملة بشكل فريد لأنها تتناول جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتتطلب من أطراف متعددة في النزاع أن تعمل في إطار خطة العمل نفسها. ومع أن حكومة جنوب السودان تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة العمل، فقد أيدتها جميع الأطراف في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، ستطبق خطة العمل على أي جماعة مسلحة قد تدمج في الجيش الوطني في المستقبل. وتسنّى التوقيع على خطة العمل وإقرارها بفضل تواصل الممثلة الخاصة وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في جنوب السودان، لا سيما أثناء زيارتي الممثلة الخاصة إلى البلد في أيلول/سبتمبر 2018 وشباط/فبراير 2020. ومنذ التوقيع على خطة العمل، عملت الأمم المتحدة مع الأطراف من أجل تنفيذ الخطة، عن طريق جملة أمور منها تقديم دورات تدريبية في مجال حماية الأطفال لقوات الأمن، ودعم إنشاء لجان تقنية رفيعة المستوى على المستوى الوزاري والوطني بوصفها هيئات رئيسية للرقابة على تنفيذ خطة العمل.

17- وفي السودان، واصلت الأمم المتحدة العمل مع الحكومة الانتقالية لضمان استدامة التدابير المتخذة عقب إنجاز خطة عمل الحكومة لعام 2016 بشأن إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في عام 2018 والتزام الحكومة بخارطة طريق في عام 2019 لضمان استمرار الامتثال. وكانت عمليات الفرز جارية في ثكنات قوات الدعم السريع، ونُفذت بعثتا تحقق إلى جنوب دارفور وغرب دارفور في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2020. وواصلت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ العمل مع الجماعات المسلحة لضمان تنفيذ خطط عملها، بوسائل منها وضع خرائط طريق، لا سيما بالتعاون مع حركة جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي بشأن خطة عملها لعام 2007، ومع حركة العدل والمساواة السودانية بشأن خطة عملها لعام 2012، ومع الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال بشأن خطة عملها لعام 2016. وفي آذار/مارس 2020، تسنى أيضاً وضع خريطة طريق بفضل حلقة عمل مشتركة بين فرقة العمل القطرية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو لتقييم حالة تنفيذ خطة عملها لعام 2017. وواصلت الممثلة الخاصة حث جيش تحرير السودان - عبد الواحد على العمل مع الأمم المتحدة بشأن وضع خطة عمل، ودعت أطراف النزاع غير المدرجة في مرفقات آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح إلى اتخاذ تدابير لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

18- وفي الجمهورية العربية السورية، استمر تنفيذ خطة العمل التي وقعت عليها قوات سوريا الديمقراطية لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأسفرت عمليات فرز القوات التابعة لقوات سوريا الديمقراطية عن إطلاق سراح 51 فتاة في أوائل عام 2020 ونقلهن إلى مرفق رعاية مؤقتة. وفُصل أيضاً 18 صبياً في انتظار الإفراج عنهم رسمياً. وفي سياق التعاون على خطة العمل، دعت الممثلة الخاصة قوات سوريا الديمقراطية إلى تأمين وصول الأمم المتحدة إلى جميع مرافق الاحتجاز المدنية والعسكرية في شمال شرق الجمهورية العربية السورية حيث يُحتجز الأطفال مثلما هو معلوم. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت الأمم المتحدة قد مُنحت حق الوصول إلى ثلاثة مرافق حيث أُجرت تقييماً إنسانياً لحالة الأطفال فيها.

19- وفي اليمن، استمر تنفيذ الحكومة لخطة العمل لعام 2014 وخريطة الطريق لعام 2018 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، ولكن تباطأت الوتيرة بسبب الحالة المتفجرة في جنوب اليمن وغياب المحاورين الرئيسيين في عدن. وفي شباط/فبراير 2020، أصدر الرئيس توجيهاً يأمر جميع القوات بالامتثال لخطة العمل وخريطة الطريق، وطلب، في جملة أمور، إنشاء وحدات لحماية الأطفال في القوات التي تشرف عليها وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. واستأنفت اللجنة الوزارية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح عملها في آب/أغسطس 2020. وأصدر الحوثيون/أنصار الله (حركة الحوثيين سابقاً) توجيهاً في نيسان/أبريل 2020 بتسليم الأطفال الذين يتم أسرهم أو احتجازهم خلال العمليات العسكرية، بينما استمر

الحوار بشأن توقيع خطة عمل. وقد أدى هذا التعاون إلى إطلاق سراح الحوثيين/أنصار الله (حركة الحوثيين سابقاً) في كانون الثاني/يناير 2020، ما مجموعه 68 طفلاً كانوا محتجزين لارتباطهم الفعلي أو المرعوم بأطراف المعارضة. وأقر تحالف دعم الشرعية في اليمن برنامجاً للأنشطة المحددة زمنياً، من خلال تبادل رسائل مع الممثلة الخاصة، من أجل دعم تنفيذ مذكرة التفاهم لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في اليمن، التي وقعت في آذار/مارس 2019. وُضع اسم التحالف من قائمة الانتهاكات المتعلقة بالقتل والتشويه، بعد الانخفاض المستمر في عمليات القتل والتشويه الناجمة عن الضربات الجوية واستمرار تنفيذ برنامج الأنشطة المحددة زمنياً لدعم تنفيذ مذكرة التفاهم لعام 2019. ومنذ تموز/يوليه 2020، عملت الممثلة الخاصة مع جميع أعضاء الائتلاف من أجل مواصلة تنفيذ خطة العمل للأنشطة المتفق عليها. وعُقد عدد من المشاورات بين الممثلة الخاصة ومكتبها والبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، نيابة عن التحالف، لتحديد ما تبقى من الأنشطة الرئيسية ذات الأولوية لتنفيذها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقد اجتماع بين الممثلة الخاصة وقائد قوة التحالف. وواصل التحالف إرسال مذكرات مرحلية فصلية عن جميع جوانب تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، بما في ذلك التحقيق في ادعاءات حدوث انتهاكات.

## باء- الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في إنهاء ومنع الانتهاكات الجسدية

20- فُرضت تدابير الإغلاق وتقييد الحركة في معظم الحالات المشمولة بالولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وذلك ابتداءً من الأسبوع الأول من آذار/مارس 2020 في بعض الأحيان. ومع أن هذه التدابير ضرورية لمنع انتشار فيروس كوفيد-19 وحماية السكان، بمن فيهم الأطفال، فقد تعطلت العديد من الأنشطة المتصلة بولاية الأطفال والنزاع المسلح.

21- وكثيراً ما ترتبت على التدابير التقييدية الرامية لاحتواء الجائحة آثار ضارة في الأطفال. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، أدت القيود المفروضة إلى تعطيل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية بالنسبة للأطفال، كما تسببت في ضغوط إضافية على الوالدين والأوصياء ومقدمي الرعاية. وتسبب إغلاق المدارس في زيادة تعريض الأطفال لخطر التجنيد والاستخدام من جانب أطراف النزاع، بينما زاد الوصم والتمييز فيما يتعلق بفيروس كوفيد-19 أيضاً من تعرض الأطفال للعنف والمعاملة النفسية الاجتماعية. وكانت الهجمات على المستشفيات والموظفين باللغة الفظاعة لاسيما بالنظر إلى الحالة الهشة لنظام الرعاية الصحية في أفغانستان والعبء الثقيل الذي يتحمله خلال جائحة كوفيد-19. ومن شأن إغلاق جميع المدارس في كولومبيا، وانخفاض وجود الجهات الفاعلة في مجال الحماية والمساعدات الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع، وانخفاض دخل الأسر، أن يزيد من مخاطر تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسدية ضد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عُلقَت محاكمات المجرمين الأطفال. لكن في الوقت نفسه، تراجع عدد الأطفال المفصولين الذين استطاعوا الاستفادة من خدمات الدعم. وفي العراق، أدت الجائحة إلى تفاقم الوضع في بيئة حماية الأطفال غير الملائمة أصلاً، ولا سيما في مخيمات المشردين داخلياً والمحتجزين. وفي ميانمار، أثرت القيود على السفر واستراتيجيات التخفيف بشكل خطير في وصول المساعدات الإنسانية وفاقمت من التحديات التشغيلية وتحديات الوصول القائمة أصلاً، حيث لم يكن لدى الشركاء في مجال العمل الإنساني سوى إمكانية محدودة للغاية للوصول إلى أكثر من نصف مليون شخص، بمن فيهم 130 000 من عديمي الجنسية من الروهينغا المعزولين في مخيمات في ولاية راخين. وثمة قلق بالغ إزاء محدودية إمكانية حصول المشردين داخلياً وعديمي الجنسية على الرعاية الصحية.

22- وكان لجائحة كوفيد-19 أيضاً تأثير كبير في قدرة الأمم المتحدة على القيام بأعمال حيوية لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، كما تسببت في الحد بصورة كبيرة من فرص التعاطي مع أطراف النزاع، بالرغم من استمرار الحوار قدر المستطاع. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أضرت الجائحة بالأنشطة المقررة في إطار حملة الممثلة الخاصة بشأن "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة". وهكذا، فقد تحمّت تعليق الدورات المقررة للتدريب والتوعية، فضلاً عن الزيارات إلى المواقع الميدانية. وفي ميانمار، أدى الإغلاق والقيود المفروضة على السفر إلى تأخير التعاطي السياسي على المستوى الرفيع مع الحكومة في سياق متابعة خطة العمل المشتركة بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم، رغم أن التواصل على المستوى التقني ظل مستمرا. وتسببت القيود المفروضة أيضاً في تأخير مراسم توقيع خطط العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة في ميانمار. وفي نيجيريا، كان لا بد من تأجيل حلقة عمل مقررة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل القوة المدنية المشتركة بين الأمم المتحدة والقوة المدنية المشتركة وممثلي وزارات ولاية بورنو لعدة أشهر بسبب القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19. وعُقدت حلقة العمل تلك في نهاية المطاف في آب/أغسطس 2020. وفي الفلبين، واجهت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ صعوبات في الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع بسبب التحديات الأمنية والقيود المفروضة على الحركة التي تفاقمت بسبب الجائحة. وتأخرت أنشطة التحقق وفرص التعامل مع أطراف النزاع، حيث أعيدت باستمرار جدولة معظم بعثات التحقق، بينما زادت صعوبة الحصول على المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة من المصادر الأولية. وفي جنوب السودان، تعرقل تنفيذ خطة العمل الشاملة بشأن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما إنشاء هيكل الرقابة الرئيسية لتنفيذ خطة العمل وبناء القدرات في مجال حماية الطفل، بسبب القيود المفروضة في سبيل التصدي لجائحة كوفيد-19. وفي السودان، عُقدت دورات التدريب المقررة للقوات الحكومية في مجال حماية الأطفال، فضلاً عن بعثات التحقق إلى ثكنات قوات الدعم السريع.

23- ورغم عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل المتصلة بجائحة كوفيد-19، استمر رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحقق منها، وفقاً لمعايير التحقق الخاصة بآلية الرصد والإبلاغ. وعملت فرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ والأفرقة القطرية مع الشركاء بغرض التخفيف من الآثار الضارة المترتبة على الجائحة في الأطفال المتأثرين بالنزاعات وتيسير توفير المزيد من الحماية لهم.

24- ومع استمرار ضعف أحوال الفتيان والفتيات الذين يعيشون في بيئة تسودها الأعمال العدائية، وتفاقم تلك الأحوال بسبب جائحة كوفيد-19، يجب أن تُعنتم كل العمليات من قبيل وقف إطلاق النار ومفاوضات السلام وإصلاحات قطاع الأمن بوصفها فرصاً لتعزيز آليات حماية الأطفال. وأطراف النزاع مدعوة إلى الامتثال لنداء الأمين العام الصادر في 23 آذار/مارس 2020 من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وعلى وجه الخصوص، يجب على أطراف النزاع أن تحترم الطبيعة المدنية للمدارس والبنى التحتية الصحية وما يرتبط بها من أفراد محميين، حيث باتت تشكل أصولاً استراتيجية في سياق جائحة كوفيد-19. ولا ينبغي أن تستخدم المباني المدرسية الفارغة بسبب تدابير الإغلاق لأغراض عسكرية. وفي سياق نظم التعليم الهشة أصلاً، حيث يعتبر الحصول على التعليم سلعة نادرة، فإن استخدام المدارس يكلف ثمناً باهظاً لا سبيل لتبريره أبداً.

25- وبمناسبة احتفال العالم باليوم العالمي للعمل الإنساني في 19 آب/أغسطس 2020، أصدرت الممثلة الخاصة بيانا أكدت فيه أن إتاحة فرص الوصول الكامل والأمن ودون عوائق من أجل إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب أمر أساسي لحماية الفتيان والفتيات في النزاعات المسلحة، بل إنه يزيد أهمية على أهميته في سياق جائحة كوفيد-19. وكل ذلك يأتي في ظل وضع مثير أصلاً للقلق يتسم بارتفاع بنسبة تزيد على 400 في المائة في حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية

في عام 2019، على النحو المبين في آخر تقرير للأمم العام عن الأطفال والنزاع المسلح. وشملت هذه الحوادث هجمات مباشرة أو تهديدات ضد العاملين في مجال المعونة الإنسانية وحماية الأطفال، وفرض قيود على التنقل، ونهب الإمدادات، وهي حوادث تَمَسُّ بشكل متزايد تقديم المساعدة الحيوية للأطفال.

## جيم- العدالة الانتقالية والأطفال المتضررون من النزاع

26- يُعرّف الأمين العام في تقريره عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/2004/616) العدالة الانتقالية على أنها "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة". وقد تشمل آليات قضائية وغير قضائية على السواء، تتفاوت مستويات المشاركة الدولية فيها (أو تنعدم فيها المشاركة الدولية مطلقاً) ومحاکمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل، أو مزيج من هذه التدابير.

27- ونظراً للآثار السلبية العميقة المترتبة على النزاع المسلح في الفتيان والفتيات وبالنظر إلى احتياجاتهم الفريدة، من المهم ضمان إدماجهم ومشاركتهم في جميع جوانب العدالة الانتقالية. وعلى مر السنين، أصبحت آليات العدالة الانتقالية تشرك الأطفال بشكل متزايد لأغراض المساءلة والمصالحة. وإشراك الأطفال في عمليات العدالة الانتقالية التقليدية، مثل الآليات القضائية ولجان تقصي الحقائق وآليات تقصي الحقائق، أمر أساسي لكسر حلقات العنف بين الأجيال ومنع الانتهاكات في المستقبل. فهي تتيح للأطفال فرصة التماس الجبر عن الجرائم التي ارتكبت ضدهم وضد أسرهم. والمشاركة في عمليات العدالة الانتقالية ليست مجرد حق بل هي وسيلة أيضاً لمنح الأطفال سبباً للتصالح مع الماضي وبناء مستقبل جديد لهم ومجتمعاتهم المحلية.

28- وإشراك الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بأطراف النزاع في آليات العدالة الانتقالية أمر بالغ الأهمية فهؤلاء الأطفال ربما كانوا في الوقت نفسه ضحايا أو شهوداً أو حتى جناة مزعومين. ويجدر التنويه في هذا الصدد إلى أن الأطفال المرتبطين ارتباطاً فعلياً أو مزعوماً بأطراف النزاع يجب أن يعاملوا في المقام الأول بوصفهم ضحايا وبما تقتضيه المعايير الدولية لقضاء الأحداث. وينبغي عدم اللجوء إلى احتجاز الأطفال إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة، مع إعطاء الأفضلية للبدائل التي تسهم في إعادة تأهيل الأطفال. وتعد عمليات العدالة الانتقالية وبناء السلام الشاملة للجميع والملائمة للعمر والمراعية للاعتبارات الجنسانية عناصر أساسية لإعادة إدماج الأطفال المتضررين من الحرب.

29- وفي عام 2002، شكّل توجيه المحكمة الخاصة لسيراليون تمها تتعلق بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال لجميع الأفراد الذين وجهت إليهم لائحة اتهام، فضلاً عن إشراك الأطفال في لجنة الحقيقة والمصالحة في ذلك البلد، نقطة تحول وضعت مسألة مشاركة الأطفال في صلب الخطاب الدولي المتعلق بآليات العدالة والبحث عن الحقيقة. ومنذئذ، بذلت جهود كبيرة في سبيل وضع الإرشادات وتوحيد الرؤى بالاستناد إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستقاة من سيراليون وغيرها.

30- وفي عام 2012، كان حكم الإدانة الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة توماس لوبانغا ديبلو، وكذلك الحكم بالسجن لمدة 14 عاماً، الذي أيده الاستئناف في عام 2014، قراراً تاريخياً لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، شأنه شأن الحكم بالسجن لمدة 30 عاماً الصادر عن المحكمة في عام 2019 بحق بوسكو نتانغاندا لقاء تم منها تجنيد الأطفال دون سن 15 سنة في جماعة مسلحة واستخدامهم للمشاركة الفعلية في الأعمال الحربية.

31- وقد أعطت الأحكام المذكورة أنفا الأمل لكثير من الأطفال في جميع أنحاء العالم. لكن لكي تكون هذه الأحكام فعالة حقاً، يجب استحداث تشريعات وطنية وإقامة ملاحقات قضائية على الصعيد الوطني ونظم وطنية وتفعيلها لإنهاء الانتهاكات ومنعها في نهاية المطاف. ويكتسي أهمية جوهرية، في هذا الصدد، ما تقوم به أفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في مجال الدعوة إلى جهود العدالة الانتقالية ودعمها على الصعيد الوطني.

32- وفي كولومبيا، واصلت محكمة السلام الخاصة، التي هي جزء من النظام الكولومبي الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، نظرها في قضية فُتحت في آذار/مارس 2019 تتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الفترة بين كانون الثاني/يناير 1971 وكانون الأول/ديسمبر 2016. وفي أيلول/سبتمبر 2020، مثّل عدة زعماء سابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أمام محكمة السلام الخاصة لتقديم رواياتهم بشأن هذه القضية، كما شارك الضحايا في الجلسات بتقديم ملاحظات وطلب معلومات عن حالات محددة. وأقرّ بعض قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين بوجود أطفال في صفوف الجماعة المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، اعترفوا بارتكاب أعمال العنف الجنسي والإجهاض القسري وطلبوا الصلح. وأكد آخرون أن الجماعة لم تكن تتبع سياسة لتجنيد القسري للأطفال، وزعموا أنه لم يكن بوسعها رصد سلوك جميع الوحدات التابعة لها. ومع أن المجتمع الدولي قد اعتبر طلب الصلح بادرة إيجابية، فقد انتقد العديد من منظمات الضحايا وكذا الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى هذه الرواية ودعوا القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى الاعتراف الكامل بمسؤولياتهم.

33- وفي مالي، واصلت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعم لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي أنشئت في عام 2015، في جهودها الرامية إلى إشراك الأطفال في عملية العدالة الانتقالية والسماح لهم بالقيام بدورهم الحاسم في العمليات التي تسعى إلى الحقيقة والعدالة والمصالحة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، عُقدت أول جلسة علنية ركزت على العنف ضد الأطفال، من بين قضايا أخرى، وستتبع الطريق أمام خمس جلسات لاحقة. وقدمت الأمم المتحدة لممثلي لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة دورات تدريبية وتوجيهية بشأن إدراج حماية الطفل ومشاركة المراهقين في عملهم. وفي شباط/فبراير 2020، نظمت اللجنة دورة تدريبية بشأن أساليب إجراء المقابلات الملائمة للأطفال، وعن النهج المتبعة لتقييم الضعف البدني والنفسي للأطفال الضحايا لصالح وحدة التحقيق والأفراد المكلفين بتسجيل إفادات الأطفال.

34- ورغم إحراز تقدم في إشراك الأطفال في عمليات العدالة الانتقالية، فإن جهود المساءلة لا تزال مُركزة على الكبار، ولم تحظ الانتهاكات التي تمس الأطفال بالاهتمام المستمر الذي تستحقه. ولدعم البحوث المتعلقة بالنتائج المسجلة في المساءلة، شارك مكتب الممثلة الخاصة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 في مناقشة مائدة مستديرة عبر الإنترنت بشأن التغلب على العقبات التي تعترض المساءلة عن الانتهاكات والجرائم التي تمس الأطفال في حالات النزاع. ونظمت المناقشة منظمة إنقاذ الطفولة ومعهد أكسفورد للأخلاقيات والقانون والنزاع المسلح التابع لمدرسة بلافانتك الحكومية في إطار البحوث التي يجريها بشأن العقبات التي تعترض التحقيق والتوثيق الفعالين في مجال الانتهاكات والجرائم التي تمس الأطفال، وتوجيه الاتهام بشأنها، فضلاً عن الحلول الممكنة.

## رابعاً- التوعية وحشد الجهود العالمية

35- واصلت الممثلة الخاصة طوال عام 2020 تعزيز أنشطتها المكلفة بما من حيث التوعية وحشد الجهود على الصعيد العالمي، بوسائل منها الزيارات الميدانية وتنظيم الأحداث الرفيعة المستوى، والدعوة، وتجميع أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتعميمها، وبناء التحالفات ودعمها والتعاطي مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة.

### ألف- الزيارات الميدانية والأحداث الرفيعة المستوى

36- واصلت الممثلة الخاصة ومكتبها القيام بزيارات إلى البلدان المعنية بخطة الأطفال والنزاع المسلح والمشاركة في أنشطة دولية رفيعة المستوى من أجل التوعية والدعوة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع. ومنذ ظهور جائحة كوفيد-19، واصلت الممثلة الخاصة أنشطتها العالمية عن بعد، بما في ذلك من خلال المشاركة في أحداث افتراضية وتوجيه رسائل فيديو.

37- وفي كانون الثاني/يناير 2020، سافرت الممثلة الخاصة إلى ميانمار للاجتماع بأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم مستشار الدولة ووزير الدفاع والتاماداو، لإعطاء دفع جديد لتنفيذ خطة العمل مع التاماداو بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم، والتعجيل بتدابير المساءلة التي وُضعت في إطار قانون حقوق الطفل، وتشجيع الحكومة على توقيع خطة عمل مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع القتل والتشويه، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. واجتمعت أيضاً بثلاث جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، هي جيش التحرير الوطني لكارين، ومجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين، وجيش كارين الخيري الديمقراطي، وحثتها على التوقيع على خطط عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وتأخر التوقيع على خطة عمل مع مجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين بسبب جائحة كوفيد-19.

38- وزارت الممثلة الخاصة جنوب السودان في شباط/فبراير 2020 لتشهد توقيع خطة العمل الشاملة لإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة الستة ومنع وقوعها. والتزم الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان بخطة العمل هذه نظراً لتوحيد قواهما مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وعملاً بالاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وافتتحت الممثلة الخاصة أيضاً مكتب حماية الطفل في مقر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، الذي أنشئ بدعم من فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، وهو بمثابة مركز تنسيق لأنشطة حماية الطفل في جنوب السودان.

39- وفي آذار/مارس 2020، وبناء على دعوة من الاتحاد الروسي، سافرت الممثلة الخاصة إلى موسكو حيث التقت بالمفوض الرئاسي لحقوق الطفل. وعرض المفوض الرئاسي عمل الاتحاد الروسي في مجال إعادة الأطفال الروس المرتبطين ارتباطاً فعلياً أو مزعوماً بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في كل من العراق والجمهورية العربية السورية، إلى وطنهم الأم، كما تناول عرضُه منهجيات تحديد هوية الأطفال الروس غير المصحوبين من أجل المضي قدماً في إعادتهم إلى وطنهم الأم ولم شملهم بأسرهم. وقدمت الممثلة الخاصة إحاطة إلى المفوض الرئاسي بشأن جملة أمور منها عملها مع الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود، وكذا أهمية التركيز على إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقاً بأطراف النزاعات.

40- وكان لا بد من تأجيل البعثات المبرمجة إلى إسرائيل وأفغانستان والعراق ودولة فلسطين بسبب الأحداث السياسية غير المتوقعة والقيود المتعلقة بالسفر المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. ونظمت

الممثلة الخاصة بمؤتمرات بالفيديو مع بعض المحاورين المبرمجين أصلاً، وواصلت تعزيز مشاركتها على النحو الذي طلبه الأمين العام في تقريره السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح.

41- وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، شاركت الممثلة الخاصة في حدث رفيع المستوى بعنوان "الأمم المتحدة بعد 75 عامًا: أوان التجديد والابتكار"، نُظّم في إطار منتدى الدوحة التاسع عشر. وفي الشهر نفسه، شاركت الممثلة الخاصة بصفة متحدثة في مناسبة عقدتها مجموعة البنك الدولي بعنوان "التغلب على الفجوة الإنسانية - الإنمائية للأطفال الجنود" في واشنطن العاصمة. وفي أيلول/سبتمبر 2020، تحدثت الممثلة الخاصة في مناسبة افتراضية رفيعة المستوى بمناسبة أول احتفال باليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات، الذي أعلنته الجمعية العامة في عام 2019. وقد تولى تنظيم هذا الحدث كل من قطر، ومؤسسة التعليم فوق الجميع، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واليونيسيف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وجهت الممثلة الخاصة رسالة فيديو عن موضوع حماية الطفل في النزاع المسلح بمناسبة الحوار المتوسطي الذي نظّمته إيطاليا.

## باء- الدعوة

42- واصلت الممثلة الخاصة استخدام صوتها بوصفها أرفع مدافعة للأمم المتحدة عن حماية الأطفال المتضررين من النزاعات، لتدعو علناً إلى زيادة حمايتهم، وذلك بإصدارها نحو 50 بلاغاً صحفياً وبيانا عاما، صدر عدد منها بالاشتراك مع مسؤولين آخرين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة على النحو المذكور أدناه. وعلاوة على ذلك، وفي تموز/يوليه 2020، وجهت الممثلة الخاصة رسالة إذاعية بشأن موضوع العدالة وحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح إلى البرنامج الإذاعي للمحكمة الجنائية الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى المعنون "اللجوء إلى القضاء".

43- وفي نيسان/أبريل 2020، أصدرت الممثلة الخاصة تقريراً إلى الجهات المانحة يغطي عامي 2018 و2019، وأوضحت فيه إنجازات مكتبها في أربعة محاور ستستشهد بها في أعمالها في السنوات المقبلة: حماية الأطفال الذين يُستخدمون ويتعرضون للإيذاء لأغراض النزاعات المسلحة وفي سياقها وعلى يد الأطراف فيها. منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال من الحدوث أصلاً؛ التوعية وتعزيز الشراكات من أجل الأطفال؛ وتعزيز الدروس المستفادة والممارسات الفضلى.

44- وبفضل مبادرة حملة العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة إلى وضع الأطفال والنزاع المسلح في صميم برامج بناء السلام والتنمية وجهود الوقاية، تسنى لها دعم جهود الدعوة العالمية، وكانت هذه الحملة مكوناً استراتيجياً من مكونات استراتيجية المكتب للتواصل على الصعيد العالمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي شباط/فبراير 2020، أطلقت الحملة في جنوب السودان. وسوف تستمر حتى نهاية عام 2022.

## جيم- جمع الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وتقييمها ونشرها

45- ظل جمع الممارسات الفضلى والدروس المستفادة وتقييمها ونشرها وفقاً للولاية التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة أولوية رئيسية من أولويات الممثلة الخاصة.

46- وكما ورد في التقريرين السابقين المقدمين إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/40/49 وA/HRC/43/38)، نظمت الممثلة الخاصة، بالتنسيق مع اليونيسيف وإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، سلسلة من المشاورات الإقليمية مع الرؤساء المشاركين لفرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ والأفرقة القطرية. وكان الغرض من المشاورات، في جملة أمور، تعزيز تبادل الآراء

وتبادل الدروس المستفادة بشأن آلية الرصد والإبلاغ، وتعاطي الأمم المتحدة مع الأطراف المدرجة في مرفقات أحدث تقرير للأمم العام عن الأطفال والنزاع المسلح. وقد جمعت حلقة العمل الإقليمية الرابعة والأخيرة، التي عقدت في داكار في كانون الثاني/يناير 2020، الممثلة الخاصة، واليونسيف، وإدارة عمليات السلام، فضلاً عن فرق العمل القطرية وممثلي أفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا ومالي ونيجيريا. وستكون الخطوات الموالية هي مناقشة توصيات حلقة العمل على مستوى المقر وتنسيق تنفيذ التوصيات مع الشركاء في الميدان.

47- وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2020، ساهمت الممثلة الخاصة ومكتبها في حلقات دراسية رفيعة المستوى وتقنية على شبكة الإنترنت نظمتها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في الفلبين. وكان الغرض من الحلقات الدراسية على شبكة الإنترنت هو مناقشة سياسات وممارسات آلية الرصد والإبلاغ، وتحديد سبل تعزيز مساهمة وكالات الأمم المتحدة في آلية الرصد والإبلاغ، وصياغة التوصيات والأولويات لعامي 2020 و2021.

48- وفي كولومبيا، قدم مكتب الممثلة الخاصة، في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر 2020، الدعم لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ لغرض تقديم دورات تدريبية افتراضية في مجال بناء قدرات أعضاء فرقة العمل القطرية ومنظمات حماية الطفل من أجل تعزيز القدرات القائمة في مجال الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

49- وفي 12 شباط/فبراير 2020، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة لإطلاق "التوجيهات العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح"، التي أعدها مكتب الممثلة الخاصة بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، واليونسيف. وقد عُقدت جلسة الإحاطة بحضور ملك بلجيكا وملكها والأمين العام. وفي اليوم نفسه، نظمت الممثلة الخاصة، بالاشتراك مع بلجيكا والسويد، حدثاً رفيع المستوى لتعريف الجمهور العريض بالتوجهات العملية، حيث أبرزت القيمة المضافة لإدراج مسائل حماية الطفل في عمليات السلام بغية تحقيق السلام والأمن المستدامين في الأجل الطويل.

50- وتشكل التوجيهات العملية عنصراً رئيسياً في عمل الممثلة الخاصة الرامي إلى دعم الدول الأعضاء كي تضع الأطفال في صميم المبادرات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإنهاءها. ومن النتائج الرئيسية للعملية التشاورية التي بدأت في عام 2018 من أجل إعداد التوجيهات العملية أن قضايا حماية الطفل تُعالج في معظمها بطريقة مخصصة، لأن الأولويات التي تحددها أطراف النزاع وبدعم من الوسطاء لا تركز بالضرورة على الأطفال. وأحد أسباب ذلك هو أن الوسطاء نادراً ما تُتاح لهم أدوات محددة وفعالة مصممة لتحديد قضايا حماية الطفل وحقوق الطفل، بما في ذلك سُبُل التشاور مع الأطفال على النحو المناسب والاستفادة من إسهاماتهم القيمة في مفاوضات السلام. ورغم التسليم على نطاق واسع بأن حماية الأطفال أمر أساسي لاستقرار المجتمع المحلي وتنميته، فكثيراً ما يُنسى إدراج قضايا حماية الطفل في عملية صنع السلام.

51- وتهدف التوجيهات العملية إلى معالجة هذه الثغرة من خلال إمداد الوسطاء وغيرهم من أصحاب المصلحة الداعمين لجهود الوساطة بتدابير محددة للنظر فيها في المراحل المبكرة من محادثات السلام واتفاقاته. والقصد من وراء ذلك هو مساعدة هذه الجهات على تحديد المدخل وتدابير بناء الثقة الممكنة لإشراك الأطراف في هذه المسألة. ومن شأن هذه التوجيهات أن تتيح للوسطاء أدوات عملية لإجراء تحليل للنزاعات يركز على حماية الأطفال من خلال معالجة جميع الجوانب المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال.

52- ومن خلال تحديد أفضل الممارسات لإدماج قضايا حماية الطفل في عمليات السلام، تدعم التوجيهات العملية جهود الوقاية والوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية.

53- ومن شأن النجاح في إدراج مسائل حماية الطفل في عمليات السلام أن يحدّ من الآثار المترتبة على الانتقال بالنسبة للأطفال ضحايا النزاعات المسلحة، ويُبني في الوقت نفسه الطريق أمام استحداث نظم الوقاية والمساءلة في فترة ما بعد النزاع. وتوضح التوجيهات أن إشراك كيانات الأمم المتحدة التي لديها خبرة في مجال حماية الطفل قد أثبت فائدته في رصد تنفيذ الاتفاقات وذلك في شكل آليات رصد مشتركة. وتشمل الأمثلة الملموسة للدروس المستفادة والممارسات الفضلى التي سُلط الضوء عليها في الإرشادات العملية النهج الشامل للأطفال في كولومبيا في إطار محادثات السلام بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في عام 2016، فضلاً عن اتفاق السلام الشامل بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في عام 2006، وما ترتب على ذلك من إطلاق سراح الأطفال.

54- ونُشرت الإرشادات العملية باللغة الإنكليزية وتُرجمت إلى الإسبانية والعربية والفرنسية. وستتاح الصيغتان الصينية والروسية في عام 2021. وطوّعت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في أفغانستان التوجيهات العملية بحيث تشمل قضايا حماية الطفل في مفاوضات السلام فيما بين الأطراف الأفغانية التي بدأت في أيلول/سبتمبر 2020.

55- ولزيادة دعم الدروس المستفادة والممارسات الفضلى لمكتب الممثلة الخاصة، يجري حالياً إنشاء مركز جديد في الدوحة. وسيجمع هذا المركز بين الجهات الفاعلة من مختلف المجالات الجغرافية والمواضيعية لدراسة جملة مسائل منها المسائل المبيّنة أعلاه، بهدف المساهمة في بناء معارف مؤسسية حول الجهود الحالية والمقبلة في مجال حماية الطفل مع التركيز بوجه خاص على البحوث المتعلقة بالتعليم من أجل إعادة الإدماج، بما في ذلك البرامج المتمايزة بين الجنسين والتركيز على الصحة العقلية.

## دال - بناء التحالفات العالمية ودعمها

56- تتعاون الممثلة الخاصة بنشاط مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل بناء ودعم التحالفات العالمية الرامية إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. واستمرت في جهودها الدّعوية لتشجيع الدول الأعضاء على تأييد التزامات سياسية مثل القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس)، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال (مبادئ فانكوفر). وفي أيار/مايو 2020، شاركت الممثلة الخاصة بصفة متحدثة في حدث افتراضي بعنوان "حماية التعليم من الهجمات: النطاق والتأثير والاستجابة"، بمناسبة الذكرى الخامسة لإعلان المدارس الآمنة تشارك في تنظيمه كل من الأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي وقطر والنرويج والتحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات.

57- وكما جرت عليه العادة في السنوات السابقة، أجرت الممثلة الخاصة تبادلاً منتظماً للأراء مع فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح الذي يتخذ من نيويورك مقراً له، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، قدمت إحاطتها الإعلامية السنوية إلى فريق الأصدقاء الذي يتخذ من جنيف مقراً له. وفي الشهر نفسه، شاركت أيضاً في إحاطة إعلامية افتراضية مشتركة بين فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح في نيويورك وكابول، وفريق أصدقاء أفغانستان في نيويورك. واجتمعت كذلك مع مجموعة

أصدقاء جنوب السودان في جوبا في شباط/فبراير 2020. وفي كانون الثاني/يناير 2020، قدم مكتب الاتصال التابع لها في بروكسل التدريب لأعضاء فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح الذي يتخذ من جنيف مقراً له.

58- وبوصف الممثلة الخاصة عضواً في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية، فقد ظلت هي ومكتبها ملتزمين بدعم متابعة توصيات هذه الدراسة، التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة في قرارها 157/69. وشارك مكتب الممثلة الخاصة في صياغة رسائل رئيسية بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم وساهم في وضع خرائط في إطار متابعة نتائج الدراسة العالمية.

59- وفي تموز/يوليه 2020، شارك مكتب الممثلة الخاصة في حلقة دراسية على شبكة الإنترنت نظمها فريق المنظمات غير الحكومية المعني بالدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، بعنوان "دراسة الأمم المتحدة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية: الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19، والممارسات الفضلى والخطوات الموالية".

60- وواصل مكتب الممثلة الخاصة قيادة الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود، الذي أُطلق في عام 2018 بالاشتراك مع اليونيسيف. وأجرت هذه المجموعة العريضة الممثلة جغرافياً من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية بحثاً ونشرت ثلاث ورقات إحاطة في عام 2020، هي: "إعادة صياغة إعادة إدماج الأطفال: من العمل الإنساني إلى التنمية، والوقاية، وبناء السلام وأبعد من ذلك"<sup>(1)</sup>، و"الثغرات والاحتياجات في مجال إعادة الإدماج الناجح للأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة"، و"تمويل الدعم لإعادة إدماج الأطفال". وتم تجميع النتائج الرئيسية التي توصلت إليها هذه الأوراق ونشرت في حزيران/يونيه 2020 في تقرير بعنوان "تحسين الدعم لإعادة إدماج الأطفال: موجز النتائج المستخلصة من ثلاثة تقارير"<sup>(2)</sup>. وبسبب ظهور جائحة كوفيد-19، أُلغيت عملية إطلاق رفعة المستوى، كان من المقرر أن تُنفذ مع نائبة الأمين العام، والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ونائب المدير التنفيذي لليونيسيف، والممثل والناشط فورست ويتيكر، وكبير الموظفين التنفيذيين في منظمة "أطفال الحرب في المملكة المتحدة".

61- وفي إطار المرحلة الثانية من المبادرة، يجري حالياً إنشاء فريق استشاري أكاديمي معني بإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، سيجري تحليل جوانب محددة من الدراسات بمزيد من التفصيل، بما في ذلك استخدام التمويل المبتكر لأنشطة إعادة الإدماج، وتعزيز الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المنفصلين، والاحتياجات المتميزة للفتيات والفتيان في برامج إعادة الإدماج.

## هاء- العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

62- ظل تطوير وتعزيز التعاون القائم مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المذكورة أدناه يمثل أولوية بالنسبة للممثلة الخاصة.

(1) انظر <https://childrenandarmedconflict.un.org/wp-content/uploads/2020/09/GCR-Reframing-Child-Reintegration-92020.pdf>

(2) انظر <https://childrenandarmedconflict.un.org/wp-content/uploads/2020/03/GCR-Reintegration-Summary-paper-February-2020.pdf>

## الاتحاد الأوروبي

63- استمرت الشراكة بين مكتب الممثلة الخاصة والاتحاد الأوروبي طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقدت الممثلة الخاصة اجتماعات عبر الإنترنت مع عدة مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم الرئيس المشاركان لفريق البرلمان الأوروبي المشترك المعني بحقوق الطفل والمفوض الأوروبي لإدارة الأزمات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، عقدت أيضاً اجتماعاً عبر الإنترنت مع نائب رئيس المفوضية لشؤون الديمقراطية والسكان، المسؤول عن إطلاق استراتيجية جديدة شاملة للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الطفل. وفي حزيران/يونيه 2020، شارك مكتب الممثلة الخاصة في حدث جانبي في مؤتمر بروكسل الرابع حول دعم مستقبل سوريا والمنطقة. وقد نظمت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي هذا الحدث الجانبي بالاشتراك مع لجنة الحريات المدنية والعدالة والشؤون الداخلية، وكان موضوعه الأطفال في مخيم الهول.

64- وقدم مكتب الاتصال التابع للممثلة الخاصة في بروكسل معلومات عن الأطفال والنزاعات المسلحة حوارات الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، ولأعضاء البرلمان الأوروبي، وتابع عن كتب المناقشات المتعلقة بوثائق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وقُدِّمت إلى القوات المسلحة الألمانية، في جملة أمور، دورات تدريبية بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة.

## منظمة حلف شمال الأطلسي

65- واصل مكتب الممثلة الخاصة شراكتته مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بطرق منها التعاون الوثيق مع المنسق الأقدم المعني بالأطفال والنزاع المسلح في مقر الناتو وتقديم المساعدة التقنية المكثفة لمواصلة تطوير أنشطة الناتو من أجل تحديد ومنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

66- وفي أيار/مايو 2020، عقدت الممثلة الخاصة مؤتمراً بالفيديو مع بعثة الدعم الوطني التابعة للناتو وقوات الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان بشأن التدابير التي تتخذها القوات الدولية في أفغانستان للتخفيف من الإصابات بين الأطفال أثناء العمليات العسكرية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أجرى مكتب الاتصال التابع لها اتصالاً مع قيادة حلف الناتو للتحويل العسكري لمناقشة أمور منها تطوير أداة تدريب متعمق بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، شارك مكتب الاتصال التابع لها في اجتماع فريق الخبراء المشترك بين الأمم المتحدة والناتو المعني بحماية المدنيين وحماية الطفل والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

## الاتحاد الأفريقي

67- واصلت الممثلة الخاصة توطيد شراكتها القوية مع الاتحاد الأفريقي. وفي كانون الثاني/يناير 2020، شارك مكتبها في معتكف للدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كان محور تركيزه هو الأطفال والنزاع المسلح. وفي شباط/فبراير 2020، شاركت الممثلة الخاصة بصفة متحدثة في حوار إفطار رفيع المستوى عقد في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي عنوانه "أوقفوا الحرب على الأطفال: عائدات إسكات البنادق". ووجهت نداء قويا، في كلمتها، من أجل زيادة جهود الوقاية من أجل توفير حماية أفضل للأطفال من الأعمال الحربية. وبمناسبة الذكرى السنوية للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، أصدرت الممثلة الخاصة في 25 أيار/مايو 2020 بياناً مشتركاً مع مفوض الاتحاد الأفريقي المعني بالسلام والأمن، وفريق البرلمان الأوروبي المشترك المعني بحقوق الطفل.

68- وتعاون مكتب الممثلة الخاصة بانتظام مع الاتحاد الأفريقي على مستوى الخبراء، من أجل أمور منها المساهمة في صياغة التعليق العام على المادة 22 من الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، الذي أصدرته لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه في أيلول/سبتمبر 2020.

### جامعة الدول العربية

69- واصلت الممثلة الخاصة أيضاً تعاونها مع جامعة الدول العربية. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقدت اجتماعاً عبر الإنترنت مع الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية في الجامعة، لمناقشة الأنشطة المحددة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين مكتبها وجامعة الدول العربية في عام 2014. وتشاطر المسؤولان شواغلها بشأن تأثير النزاع وجائحة كوفيد-19 في الأطفال وناقشا أهمية الاستراتيجيات الإقليمية لتحسين حماية الأطفال.

### واو- التعاون مع آليات الأمم المتحدة

70- كما كان الحال في السنوات السابقة، عملت الممثلة الخاصة بشكل وثيق مع مجلس الأمن والأجهزة الفرعية ذات الصلة. وفي حزيران/يونيه 2020، قدمت الممثلة الخاصة إحاطة في مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن نظمتها فرنسا بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة. وفي أيلول/سبتمبر 2020، قدمت أيضاً إحاطة في مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن عقدتها النيجر بشأن موضوع "الاعتداءات على المدارس باعتبارها انتهاكاً خطيراً لحقوق الطفل". وقدمت إحاطتين للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان. وقدمت أيضاً إحاطة إلى فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن حالات قُطرية محددة، وقد قامت بذلك عن بُعد عبر الإنترنت منذ ظهور جائحة كوفيد-19، وقدمت إلى الفريق العامل إحاطتين بشأن الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وأصدر الأمين العام تقارير قُطرية عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا (S/2019/1017)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/1030)، والعراق (S/2019/984)، ومالي (S/2020/1105)، وميانمار، ونيجيريا (S/2020/652)، والفلبين (S/2020/777)، والصومال (S/2020/174)، وجنوب السودان، والسودان (S/2020/614)، والجمهورية العربية السورية. وصدرت أربع مذكرات أفقية شاملة إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ودعم مكتب الممثلة الخاصة تنظيم عدة مؤتمرات بالفيديو بين الفريق العامل والرئيسيين المشاركين لأفرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ، كما دعم الزيارة التي قام بها الفريق العامل إلى مالي في كانون الأول/ديسمبر 2019.

71- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وفي اجتماع غير رسمي نظمته بلجيكا، قدمت الممثلة الخاصة، إلى جانب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إحاطة إلى خبراء مجلس الأمن في مجال الأطفال والنزاع المسلح بشأن موضوع "تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح: العمل وأوجه التآزر بين مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح".

72- وواصلت الممثلة الخاصة التعاون والعمل مع سائر كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسيف، وإدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وواصل مكتبها المساهمة في الاستعراض الجاري للمعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فيما يتصل بالمبادئ المتعلقة بالإفراج عن الأطفال الذين كانت لهم صلة سابقة بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم، والتوجيه المتعلق بإصلاح قطاع الأمن.

73- وواصل مكتب الممثلة الخاصة تعاونه الوثيق مع منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بمشاركتهم في آلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

74- وكثفت الممثلة الخاصة أيضاً اتصالاتها مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة العنف الجنسي في حالات النزاع، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن الحماية. وفي شباط/فبراير 2020، انضمت إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال في إصدار بيان يشجب استمرار ورود تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في المناطق الجنوبية الغربية والشمالية الغربية من الكاميرون. وفي حزيران/يونيه 2020، استضافت بالاشتراك مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والأرجنتين، حدثاً عبر الإنترنت للاحتفال باليوم الدولي السنوي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصدرت الممثلة الخاصة، بالاشتراك مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بياناً مشتركاً بشأن إدانة تناوب تنابيري شيكا بارتكاب جرائم حرب هي الاغتصاب والاسترقاق الجنسي وتجنيد الأطفال والقتل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

75- وظلت المسائل الشاملة المتصلة بالولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح تشكل مدخلاً هاماً لتعميم الشواغل المتعلقة بحماية الطفل. وفيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، شارك مكتب الممثلة الخاصة في جملة أنشطة، في كانون الأول/ديسمبر 2019، في اجتماع الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين المكرس لموضوع التصدي للاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي على نطاق المنظومة ككل.

## زاي- العمل مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية

76- ظل بناء الشراكات القوية مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والحفاظ عليها أولوية من أولويات الممثلة الخاصة. وبالإضافة إلى التواصل المنتظم مع المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، فقد ييسر افتتاح مكتب اتصال تابع للممثلة الخاصة في بروكسل تفاعلها المستمر مع المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من أوروبا مقراً لها، بما في ذلك في جنيف. واجتمعت الممثلة الخاصة أيضاً مع شركاء المجتمع المدني خلال زيارتها إلى ميانمار وجنوب السودان.

77- وشاركت الممثلة الخاصة ومكتبها في عشرات من اللقاءات التي نظمها المجتمع المدني، كما حضر ممثلون عن مكتبها العشرات من اللقاءات الأخرى.

78- وفي كانون الثاني/يناير 2020، شاركت الممثلة الخاصة في حلقة عمل نظمها معهد ليختنشتاين المعني بتقرير المصير، وجامعة برينستون، ومنظمة قائمة المراقبة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

79- وفي حزيران/يونيه 2020، عقدت الممثلة الخاصة جلسة تنسيق عبر الإنترنت مع مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في نيويورك، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020 قدمت إحاطة إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع للمنظمات غير الحكومية في جنيف.

- 80- وألقت الممثلة الخاصة أيضاً الكلمة الرئيسية في الندوة الإلكترونية للمعارف من أجل الوقاية، التي عقدتها مبادرة روميو دالير للأطفال الجنود في أيلول/سبتمبر 2020. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، وجهت رسالة بالفيديو في جلسة مشتركة مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومع المدافع عن حقوق الضحايا، بعنوان "قلق عالمي: منظور الأمم المتحدة بشأن حماية الطفل ونمائه"، وكانت الجلسة منظمة في سياق مؤتمر القمة لعام 2020 بشأن سلامة الأطفال.
- 81- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020 أيضاً، شارك مكتب الممثلة الخاصة في مناسبة على الإنترنت عن العدالة لجميع الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، نظمها مشروع جميع الناجين، بالاشتراك مع ليختنشتاين والنرويج وسويسرا والمركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان التابع لكلية الحقوق بجامعة هارفارد.
- 82- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، شاركت الممثلة الخاصة عبر الإنترنت في اجتماع نظّمته البعثات الدائمة لبلجيكا وكندا والنيجر بالتعاون مع مكتبها وإدارة عمليات السلام وفريق بحوث ومعلومات السلام والأمن. وركز الاجتماع على نتائج دراسة أجراها فريق بحوث ومعلومات السلام والأمن عن فوائد وتحديات قدرات حماية الطفل في عمليات السلام.
- 83- وفيما يتعلق بالأوساط الأكاديمية، سجلت الممثلة الخاصة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بياناً على صفحة الويب الخاصة بجامعة جنيف عن تأثير الدور المنوط بها والتحديات التي تنتظرها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، شاركت الممثلة الخاصة بصفة متحدثة رئيسية في مؤتمر بعنوان "إعطاء الأمل للفتيات في النزاعات المسلحة: التزام مشترك من المجتمع الأكاديمي"، نظّمته جامعة بيروجيا ومعهد الدراسات السياسية القديس بيو الخامس، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية. وشهد هذا المؤتمر أيضاً انطلاق شبكة الجامعات للأطفال في النزاعات المسلحة، وهي أول شبكة من هذا النوع لتعزيز حقوق الأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة وحمايتهم.

## خامساً - استنتاجات وتوصيات

- 84- لا يزال القلق البالغ يساور الممثلة الخاصة إزاء حجم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وشدها، وتدعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وإلى وضع حد فوري للانتهاكات الجسيمة واتخاذ جميع التدابير لمنعها. وتدعو أيضاً مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ جميع التدابير المتاحة لمنع حدوث الانتهاكات.
- 85- وتعرب الممثلة الخاصة عن قلقها إزاء الأثر السلبي المترتب على جائحة كوفيد-19 في الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، وتحث جميع أطراف النزاع على تأييد نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ووقف الأعمال العدائية فوراً وبصورة فعلية. وتدعو الدول الأعضاء إلى أن تضع في الاعتبار الشواغل المتعلقة بحماية الطفل عند تصميم وإنفاذ التدابير الرامية إلى احتواء الجائحة، وأن تكفل استمرار خدمات حماية الطفل في خضم الجائحة، بوسائل منها تمكين الوصول دون عوائق إلى الأطفال، وضمان بيئة عمل آمنة للجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل وتخصيص موارد كافية لحماية الأطفال.
- 86- وتدعو الممثلة الخاصة كذلك أطراف النزاع إلى إزالة جميع العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، وتمكين الأطفال المتضررين من النزاع من الحصول على التعليم دون عوائق. وتعرب عن قلقها إزاء تزايد استعمال المدارس في العمليات العدائية وتؤكد أن من

الأساسي الحفاظ على طابعها المدني، بما في ذلك أثناء عمليات إغلاق المدارس المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. وتدعو كذلك جميع الدول الأعضاء التي لم تؤيد بعد إعلان المدارس الآمنة إلى المبادرة إلى ذلك.

87- وتشدد الممثلة الخاصة على وجوب احترام المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية وحمايتها في جميع الظروف، ومن باب أولى خلال حالة الطوارئ الصحية العالمية الراهنة. وتذكر جميع أطراف النزاع بأن الهجمات على المدارس والمستشفيات تشكل انتهاكات خطيرة ضد الأطفال، وتحث الدول الأعضاء على توفير حماية أفضل للمدارس وأطفال المدارس والمعلمين، وكذلك المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية والعاملين في مجال الصحة، وعلى تنفيذ تدابير ملموسة لردع الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات.

88- وتهيب الممثلة الخاصة بالدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد أن توقع وتصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وتسبب تشريعات وسياسات وطنية تحظر وتجرم تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة. وتهيب أيضاً بالدول الأعضاء أن تدعم الصكوك التي تؤدي إلى تحسين حماية الأطفال المتضررين من النزاع، مثل مبادئ باريس، ومبادئ فانكوفر.

89- وترحب الممثلة الخاصة بالجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتشجع الدول الأعضاء والجهات المانحة على تعزيز الدعم المقدم إلى نظم العدالة الوطنية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وذلك بتوفير الموارد الكافية والقدرة التقنية اللازمة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومقاضاة مرتكبيها.

90- وتشدد الممثلة الخاصة على أهمية ضمان إدماج الأطفال ومشاركتهم وتعميم مراعاة حماية الطفل في جميع جوانب الوساطة والعدالة الانتقالية. وتذكر كذلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بأن إعادة الإدماج المستدام للأطفال أمر حاسم الأهمية لضمان تحقيق السلام والأمن المستدامين ولكسر دورة العنف. وتدعو الممثلة الخاصة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية بإعادة الإدماج إلى توفير الدعم السياسي والتقني والمالي المستدام إلى هذه الجهود، وتدعوها إلى أن تنضم إلى الائتلاف العالمي من أجل إعادة إدماج الأطفال الجنود. وتشجع كذلك الجهات الفاعلة ذات الصلة على الاستفادة من التوجيهات العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

91- وتشجع الممثلة الخاصة الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في حماية الطفل وأطراف النزاع على الانضمام إلى حملة العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

92- وتكرر الممثلة الخاصة دعوة الدول الأعضاء إلى معاملة الأطفال الذين يُزعم أنهم مرتبطون بالجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن، باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، وإبلاء الأولوية لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، والتصدي لتبعات الوصم التي تؤثر تأثيراً سلبياً بالغاً في إعادة إدماجهم وتذكر الدول الأعضاء كذلك بأنه في حالة اتهام طفل بجرمة أثناء ارتباطه أو ارتباطه المزعوم، فإنه يجب التقيّد بمبادئ قضاء الأحداث المعترف بها دولياً، بما في ذلك ما يتعلق بالحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، وضمان عدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة، فضلاً عن مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وتهيب الممثلة الخاصة بمجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات

والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنيين أن يركزوا بصورة أدق على أثر التطرف العنيف في الأطفال، بما في ذلك مسألة الأطفال المرتبطين بجماعات إرهابية مصنفة ومدرجة في قوائم الأمم المتحدة.

93- وتشجع الممثلة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان على الإبقاء على ممارسة إدراج توصيات تتعلق بحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة عند دراسة أو اعتماد قرارات بشأن حالات تتعلق ببلدان محددة أو مسائل مواضيعية بعينها، وكذلك في عملية الاستعراض الدوري الشامل، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ تلك التوصيات. وتشجع الممثلة الخاصة أيضاً مجلس حقوق الإنسان على مواصلة إدراج انتهاكات حقوق الطفل في قراراته التي ينشئ أو يجدد بها ولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

94- وترحب الممثلة الخاصة باستمرار الاهتمام بمسألة تأثير النزاع المسلح في الأطفال في تقارير الدول المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وتحث الممثلة الخاصة الدول الأعضاء المعنية على أن تدرج في تقاريرها إلى تلك الهيئات، حسب الاقتضاء، إشارات محددة إلى المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجسدية المرتكبة ضد الأطفال والثغرات القائمة في أطرها القانونية والسياساتية المنطبقة والمبادرات المتعلقة بمساءلة الجناة. وتشجع كذلك كيانات الأمم المتحدة المعنية على استخدام توصيات تلك الهيئات كأدوات دعوية في تعاطيها مع الدول الأعضاء المعنية.